فوق الطاولة

د. سعد بساطة

«دافوس»: تزلج خطر على جليد هش!

تنشغل وسائل الإعلام العالمية هذا الوقت من كل عام بانعقاد مؤتمر مهم بجبال الألب السويسرية: «منتدى دافوس» التي تشتهر بوصفها البلدة المستضيفة للاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يجتمع فيه نخبة من رجال السياسة والأعمال من مختلف دول العالم للتباحث بقضايا الساعة السياسية والاقتصادية.

منتدى دافوس منظمة غير حكومية لا ربحية مقرها سويسرا أسسها أستاذ الاقتصاد كلاوس شواب ١٩٧١؛ وهي تلاقي النخب من الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى (دورة رأس المال فيها أكبر من ٥ مليارات دولار) والقادة السياسيين، يهدف النقاش في المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وكيفية حلولها. يعقد المنتدى اجتماعاته السنوية لوضع مسودات لخطط ومشاريع اقتصادية مشتركة، إلى جانب رسم سياسات البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تستهدف بالأساس خصخصة الخدمات الأساسية وتحرير السوق وخلق مناخ استثماري مع ما يتطلبه من إصلاحات سياسية.

تلتئم الاجتماعات لخمسة أيام بالمنتجع الشتوي لمناقشة معظم القضايا الملحة التي تواجه العالم، وينصب الاهتمام على الركود الاقتصادي المتوقع. ويحضر الاجتماع نحو ٢٥٠٠ مشارك من نحو ١٠٠ دولة حول العالم، مع أكثر من ٣٧٠ شخصية عامة من الحكومات والمنظمات الدولية، وأكثر من ١٥٠٠ من قادة الأعمال، و٩٠ مبتكراً، كما ستشهد الاجتماعات حضور ٥٦ وزير مالية، و١٩ رئيس بنك مركزي، و٣٠ وزير تجارة، و٣٥ وزير خارجية.

تلتقي تلك النخب طامحة «للتعاون في عالم مشرذم» والنظر في الاختلال المناخي والعولمة التي تواجه أزمة وجودية. وأعلن رئيس المنتدى أن القمة تتعقد «بظل وضع جيوسياسي اقتصادي هو الأكثر تعقيداً منذ عقود».

وساهم تفشي وباء كورونا والخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والعملية الروسية الخاصة في أوكرانيا في السنوات الأخيرة بتزايد الشقاقات الجيوسياسية.

ويعتزم ناشطون اغتنام الاجتماع لتذكير الدول الغنية بفرض «ضريبة تستهدف الأثرياء من أجل البيئة وشطب ديون» دول الجنوب.

يقول المنتدى الاقتصادي العالمي: إنه ملتزم بتحسينَ حالة العالم، وتشجيع النقاش بشأن كيفية معالجة القضايا العالمية، لكنّ النقاد يتهمون نخب المنتدى الاقتصادي العالمي، المقيمين بفنادق دافوس الفاخرة، بالانفصال التام عن الناس العاديين من خلال أسلوب حياتهم.

أولى نقاط التفاؤل هي فتح الصين أبوابها وانتهاؤها من سياسة «صفر كوفيد» بعد ثلاث سنوات من العزل، وقد تأثر العالم بأكمله من هذه السياسة في هذه السنوات، من ناحية العرض أو الطلب.

ثانيها يرتبط بالصين كذلك، فالأخبار تؤكد لقاءات عالية المستوى بين مسؤوليها والولايات المتحدة، وهو ما يعني أن اتجاه النزاع بين أكبر اقتصادين في العالم قد يتغير في الفترة القادمة.

ثالثها أداء سوق الأسهم في العالم في الأسابيع الثلاثة الأولى من العام الجديد؛ فبعد أن بدا مؤشر الأسهم في انحدار، عادت المؤشرات لترتفع قليلاً بداية هذا العام، مغيِّرة النمط الذي استمرت عليه في آخر ربعين من السنة الماضية على الأقل.

ولم يخلُ الجو العام من التشاؤم، وأسبابه معروفة، وهي الحرب الروسية–الأوكرانية، ومعدلات التضخم العالمية، وعدم استقرار سلاسل الإمداد في ظل النزاعات الجيوسياسية.

إن عنوان مؤتمر دافوس لهذا العام لهو معبِّر بشكل رائع عن العالم؛ فقد عنون بـ«التعاون في عالم مجزَّأ»، تبرز أهمية هذه المؤتمرات العالمية التي وإن كان التركيز فيها إعلامياً على رفاهية الحدث، فإن ما يدور فيها من حوار هو الأهم.

ختاماً اسمحوا لي أن أجتزئ بعض أقوال المشاركين في الحدث:

– كل دولة تحتاج لوزير يعنى بشؤون «المستقبل»!

– تقول مديرة مهمة بشركة الكترونية «الرجال هم الذين يديرون اقتصاد العالم؛ ولست على ثقة أنه يمشي بشكل جيد»!

– نحتاج لقدر أقل من القوانين؛ ومقدار أكثر من الإبداع بحل المشاكل.

– السرعة هي سر نجاح الأعمال في المستقبل.

– أسوأ ما يضر شركة ما؛ هو اقتياتها على نجاحات ماضية.

وأختمها بقول مدير صيني لشركة عملاقة: «الصين باتت تهتم أكثر بالجودة؛ منها بكم الإنتاج».

السماح ببيع المواد الأولية المستوردة بين المنشآت الصناعية المتماثلة وإصلاح الآلات خارجها

المهنا لـ«الوطن»: القرار جاء استجابة لمطالب الصناعيين واتحاد غرف الصناعة

المصري لـ«الوطن»: لن يتأثر أي صناعي بانقطاع مادة بعد القرار وهناك قرارات مهمة قريباً

| جلنار العلي

أصدر وزير الصناعة زياد صباغ يوم أمس قرارين لتسهيل أعمال الصناعيين، الأول يقضي بالسماح للمنشآت الصناعية المتماثلة في نوع الصناعة والمنتج بالتصرف بالمواد الأولية المستوردة من قبلها وذلك ببيع جزء منها أو مصانعتها بين بعضها البعض وضمن القطاع الصناعي المتماثل حصراً، وبما لا يزيد عن نسبة ٣٠ بالمئة من قيمة المستوردات وضمن المخصصات الصناعية للمنشأة، وذلك بعد قيام الصناعي المستورد بتقديم طلب خطي إلى غرفة الصناعة المعنية والحصول على موافقة مديرية الصناعة على ذلك.

بينما ينص القرار الثاني على السماح للصناعيين الراغبين بنقل آلاتهم بغية إعادة تأهيلها أو إصلاحها خارج منشآتهم بموجب تصريح خاص صادر عن مديرية الصناعة المعنية، على أن يتقدم الصناعي بطلب خطي إلى مديرية الصناعة المعنية عن طريق غرفة الصناعة المعنية في المحافظة، وفق تعليمات تنفيذية معينة تضمنت اعتماد نماذج التصاريح التي ستعمم على مديريات الصناعة، وتدقيق طلب صاحب المنشأة وبيان وضعها فيما إذا كانت عاملة أو متوقفة بعد إجراء الكشف اللازم، وإملاء التصريح من قبل رئيس الدائرة المختصة في مديرية الصناعة المعنية يتضمن أنواع الآلات أو أجزائها أو التجهيزات المراد إصلاحها أو إعادة تأهيلها بشكل دقيق وعلى مسؤوليته.

وحول القرار الخاص بالمواد الأولية، أكد مدير الاستثمار الصناعي والحرفي في وزارة الصناعة بسمان المهنا في تصريح لـ«الوطن» أن هذا القرار يعد مهماً لتبسيط أعمال الصناعيين وخاصة بالنسبة لأصحاب الورش الذين لا يستطيعون تأمين المواد الأولية، حيث سمح هذا القرار للصناعيين الذين لديهم فائض من المواد الأولية أن يعطوها لصناعيين آخرين إما عن طريق البيع أو المصانعة، وذلك لتسريع دوران عجلة الإنتاج وليتمكن الصناعيون كلهم من العمل بما يشكل لهم أريحية من خلال تبسيط عملية الاستيراد والتمويل.

وأشار المهنا إلى أن هذا القرار جاء استجابة لمطالب الصناعيين واتحاد غرف الصناعة وبالتشاور مع الفريق الحكومي، لافتاً إلى أن النسبة المسموح بها يجب ألا تتجاوز ٣٠ بالمئة وهذه نسبة جيدة بالنسبة للصناعيين الذين لا يستطيعون تشغيل معاملهم بكامل طاقاتها في بعض المراحل فمن الممكن أن يتشارك مع صناعيين آخرين ويشغل كامل المواد، مشيراً إلى أن ما يهم وزارة الصناعة الإنتاج ووجود منتج نهائي في السوق.

من ناحيته بيّن رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري في تصريح لـ«الوطن» أن هذا القرار إيجابي وهو من جملة القرارات الصادرة لدعم الصناعة والتي تصدر تباعاً من قبل عدة جهات، منوّهاً بالجهود الحكومية لدعم الصناعة، مشيراً إلى أن هناك عدة قرارات مهمة للصناعيين ستصدر قريباً وخاصة من قبل مصرف سورية المركزي بما في ذلك تمويل المستوردات وبعض المشكلات الجمركية، إضافة إلى عدة طروحات أخرى طرحها الاتحاد على رئيس مجلس الوزراء، متابعاً: «اليوم الحكومة تسمعنا وتنفذ مطالبنا وتدعم القطاع الصناعي».

وفي سياق متصل، أشار المصري إلى أنه بعد القرار الخاص بالسماح بالتصرف بجزء من المواد الأولية المستوردة لن يتأثر أي صناعي بانقطاع مادة معينة وإنما يستطيع تأمينها من قبل صناعيين آخرين وبالتالي هذا الأمر يعد تشجيعاً لاستمرار العملية الإنتاجية والتصدير، وخاصة في ظل الظروف الصعبة وقلة المواد بالأسواق بسبب العقوبات الاقتصادية وما إلى ذلك، مبيناً أن هذا القرار يشمل جميع المخصصات الصناعية التي كان يمنع بيعها في السابق حرصاً على الصناعة.

.. وصناعيو القطاع الكيميائي يطالبون بإلغاء عمولة ١٠ بالمئة على «الوايت سبريت» لأنها مادة أولية للصناعة ولا تستخدم كمحروقات

| الوطن

أكد رئيس القطاع الكيميائي في غرفة صناعة دمشق وريفها حسام عابدين أن هناك جملة من الصعوبات التي تواجه سير العمل لدى أصحاب معامل الدهانات والأطلية والأصبغة والأحبار مؤكداً في تصريحه لـ«الوطن» أهمية دعم المنتج الوطني للدهانات ومواده الأولية، وموضحاً أن هذه الصناعة تعاني وتواجه العديد من العقبات التي تساهم في خروج المنتج السوري من المنافسة في الأسواق التصديرية، ناهيك عن ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير.

وطالب عابدين باسم الصناعيين العاملين في القطاع الكيميائي بضرورة إلغاء عمولة سادكوب الموجودة على مادة /الوايت سبريت/ (سائل مشتق من البترول) لأنها مادة أولية لصناعة الدهانات ولا تستخدم كمحروقات.

موضحاً أن هذه الصناعات كانت تدفع عمولة ١٠ بالمئة لسادكوب كعمولة تخليص عند الاستيراد ولكن في عام ٢٠١٦ أنشأت صناعة وطنية لتغطية احتياجات السوق المحلية من مادة الكيروسين العادي العديم الرائحة ولم يعد هناك استيراد للمادة منذ تلك الفترة ولنهاية عام ٢٠٢٢ مؤكداً أهمية إعادة النظر في قرار اللجنة الاقتصادية الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء عام ٢٠١٥، القاضي بربط مادة الكيروسين بالمحروقات والبنزين الذي يؤكد أن تباع المادة أقل بـ١٠ ليرات من مادة البنزين الممتاز حتى لا يتم خلطها في الكازيات علماً أن كل مصانع الدهانات مجتمعة اليوم تستهلك أقل من ١ بالمئة مما يوزع من البنزين والمحروقات بكامل سورية و– حسب عابدين – إن توصية اللجنة الاقتصادية يجب ألا تنطبق على كل الصناعات ولاسيما صناعة الدهانات لأن هذه الصناعة لا تحتمل الغش ولا يمكن أن تقوم هذه المعامل ببيع الكيروسين للكازيات لأن لكل صناعي مخصصات يستخدمها في معمله لاستمرار العمل في منشأته حتى يتمكن من تحقق قيمة مضافة للمنتج.

ولفت إلى أنه عندما تم مؤخراً رفع سعر البنزين الصناعي الممتاز إلى ما يعادل ٤٨٩٠ ليرة أدى هذا الارتفاع إلى توقف بعض المعامل مما أجبر الصناعيين على استيراد المادة من جديد لذلك – حسب عابدين – لابد من إلغاء عملة سادكوب واعتبار المادة من مخصصات ومدخلات الصناعة الوطنية.

وذكر عابدين أن غرفة الصناعة من خلال اللجان المشكلة تعمل على تفعيل مساهمة الصناعيين في عملية الإنتاج من خلال تحديد المشاكل والصعوبات وإيصال مطالبهم للجهات المعنية لتأمين المستلزمات الأساسية وأهمها مادة الفيول، والأهم هو السماح لمعامل الألكيدات باستيراد الزيت النباتي المعطل الذي يعتبر مادة أساسية وأولية لصناعة الدهانات وحسب مخصصاتهم الصناعية.

ومن الجدير ذكره أن صناعة المذيبات هي صناعة ناشئة، في بداية عملها ٢٠١٦ قبل الأزمة كانت مصفاة بترول حمص تزود معامل الدهانات بمادة الكيروسين من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ وتوقفت مصفاة بترول حمص بموجب الصعوبات التي ترتبت عليها فاتجه البلد لاستيراد المادة عن طريق الدول العربية مثل الكويت والبحرين وغيرها.

الحكومة تناقش إجراءات لتنشيط القطاع الاقتصادي وتدرس الخيارات الممكنة لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية

مدير مؤسسة توليد الكهرباء لـ«الوطن»: تحسين الواقع الكهربائي يرتبط بوزارة النفط أيضاً وليس بوزارة الكهرباء فقط

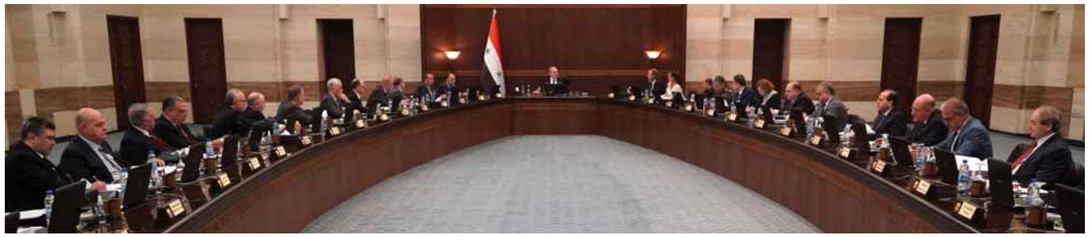

| هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس التي عقدت برئاسة المهندس حسين عرنوس العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية مؤكداً أهمية دراسة جميع الخيارات الممكنة لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية وتحسين الواقع الكهربائي بما ينعكس إيجاباً على واقع الطاقة في مختلف المحافظات، بالتوازي مع استكمال العمل في محطات دير علي في ريف دمشق ومحطة حلب الحرارية ومحطة الرستن باللاذقية ووضعها في الخدمة بالوقت المحدد.

وفي هذا الإطار أكد مدير المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء المهندس علي ميفا لـ«الوطن» أن هناك العديد من الإجراءات التي تقوم بها لتحسين التوليد موضحاً أن تحسين الواقع الكهربائي لا يرتبط فقط بوزارة الكهرباء، وإنما مرتبط أيضاً مع وزارة النفط مؤكداً أن منظومة التوليد في وزارة الكهرباء والمؤسسة جاهزة لتوليد الكهرباء بما هو متوافر من موارد من غاز وفيول، لافتاً إلى وجود مجموعات توليد جاهزة حالياً لتعطي ما لا يقل عن ٤٠٠٠ ميغا والتي تكفي ليصبح التقنين ٤ ساعات وصل وساعتين قطع وقد يكون الوصل أكثر من ذلك، مؤكداً أنه سوف تدخل قريباً بالخدمة ٢٠٠ ميغا في حلب بالخدمة تعادل ١٠ بالمئة من الاستطاعة الحالية إضافة إلى وجود مجموعتي غاز في محطة رستن ستكون جاهزة للعمل في نهاية الشهر الرابع لافتاً إلى أنه لدينا ١٩ كم من خط الغاز بحاجة إلى مد إضافة إلى وجود عنفة غازية واخرى بخارية في دير علي عادت إلى الخدمة وهي حالياً قيد الصيانة.

وطلب المجلس من جميع الوزارات إعداد مصفوفة عمل تنفيذية للتعامل بشكل منهجي مع مؤشرات تقرير حالة السكان في سورية ٢٠٢٠ ووضع البرامج والآليات اللازمة لتقييم عمل مختلف القطاعات خاصة في مجال التربية والتعليم والصحة العامة والصحة الإنجابية ومتطلبات سوق العمل واتخاذ ما يلزم لتطوير آليات العمل والاستثمار الأفضل للمقدرات المتوافرة.

ووجه المهندس عرنوس الجهات المعنية إلى التشدد بضبط الأسعار في الأسواق وزيادة عدد المراقبين التموينيين وتنشيط دور الوحدات الإدارية في متابعة واقع الأسواق ومحاسبة المخالفين، مبيناً أهمية تفعيل عمل الوحدات الإرشادية الفلاحية في جميع المناطق ووجود عناصرها إلى جانب الفلاحين بالحقول وتقديم الدعم الفني اللازم بما يسهم في تحسين واقع الإنتاج الزراعي.

واطلع المجلس على عرض حول واقع وأداء مديرية الجمارك العامة لجهة إيراداتها وآليات تطوير عملها وضبط عمليات التهريب، وتم التأكيد على أهمية تطوير عمل المديرية ومعالجة أي خلل في العمل الجمركي وإنجاز الأتمتة والربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة وضرورة التشدد بمطابقة البيانات الجمركية للمستوردات والتأكد من جودة المنتجات ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية.

إلى ذلك وافق المجلس على فرز خريجي الكليات التطبيقية وفق آلية وضوابط محددة تضمن كفاءة وعدالة الفرز، كما وافق على تعديل نسبة المبلغ المحدد دفعه عبر القنوات المصرفية لعمليات بيع العقارات السكنية والتجارية والأراضي.

وفي سياق الإجراءات والقرارات الحكومية لتشجيع الإنتاج وتسهيل توافر السلع في السوق المحلية وانسيابية عمليات التصدير والاستيراد، وتشجيع التعامل المصرفي والدفع الإلكتروني وتبسيط الإجراءات المالية والمصرفية، ناقش مجلس الوزراء بشكل موسع واقع العملية الإنتاجية وحركة النشاط الاقتصادي والسياسة النقدية والمالية وحزمة من الإجراءات لتنشيط القطاع الاقتصادي الإنتاجي وتسهيل التعاملات التجارية. وتضمنت الإجراءات منح المزيد من المرونة في تمويل التوريدات الخاصة ببعض القطاعات الاقتصادية الحيوية ولاسيما في مجال الصناعات الكيميائية والدوائية والغذائية والزراعية وغيرها بما يعزز قدرة قطاع الأعمال على توفير مستلزمات الإنتاج على نحو أفضل، إضافة إلى تبسيط الإجراءات لفتح حساب مصرفي والربط بين المصارف العاملة، وتقديم المزيد من التسهيلات فيما يتعلق بحركة الأموال عبر المحافظات.

وتمت مناقشة موضوع الإدخال المؤقت بغرض التصنيع والتصدير في عدد من القطاعات الصناعية الحيوية بما يسهم في زيادة الطاقة التشغيلية للمعامل والمنشآت الصناعية وتقليل تكاليف الإنتاج، كما تم إقرار عدد من التوجهات الخاصة بتسهيل وتبسيط إجراءات عمل المنشآت الصناعية المحلية على صعيد إدارة المواد الأولية المستوردة، وذلك بهدف تنشيط القطاع الصناعي وتشغيل الورشات والمصانع.

> في حال تأمين الغاز والفيول مجموعات التوليد جاهزة لإعطاء ٤٠٠٠ ميغا

دخول الشاحنات السورية إلى العراق سيخفض الأجور والرسوم ٥٠ بالمئة

الصيرفي لـ«الوطن»: من المتوقع البدء بدخول الشاحنات خلال ثلاثة أيام وهناك ثقة كبيرة من المستهلك العراقي بالبضائع السورية

| رامز محفوظ

أكد رئيس مجلس إدارة الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني محمد رياض الصيرفي في تصريح لـ«الوطن» أنه لم يتم لغاية تاريخه البدء بدخول الشاحنات السورية عقب صدور قرار من رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بفتح المنافذ الحدودية العراقية لإدخال الشاحنات السورية المحملة بالبضائع للمحافظات العراقية، مرجعاً السبب بتأخر دخولها نتيجة العمل حالياً على تفاصيل معينة وآلية محددة بخصوص منح تأشيرة الدخول «الفيزا» وهذه الآلية تمت المباشرة بها وتم إرسال الكتب المتضمنة أسماء الأشخاص الذين سيتم منحهم تأشيرة الدخول إلى القنصلية العراقية والتي قامت بدورها بإرسالها إلى الجهات المختصة بالجانب العراقي ونحن بانتظار منح تأشيرات الدخول.

وأضاف: إنه بمجرد منح تأشيرة الدخول سيتم دخول الشاحنات السورية للأراضي العراقية بشكل فوري وإلغاء المناقلة عند الحدود، مشيراً إلى وجود تعاون وتجاوب على أكمل وجه من الجانب العراقي والعمل يتم بناء على العلاقات الأخوية التي تربط الجانبين.

وتوقع الصيرفي أن يتم البدء بدخول الشاحنات خلال ثلاثة أيام كحد أقصى، مشيراً إلى أنه بعد السماح بدخول الشاحنات من المرجح أن تنخفض الأجور والرسوم مع السماح بدخول الشاحنات بنسبة تقرب من الـ٥٠ بالمئة قياساً للرسوم والأجور المفروضة حالياً، موضحاً أن الرسوم والأجور التي تدفع عن كل شاحنة حالياً مع وجود المناقلة على الحدود مابين ٦ و٧ آلاف دولار وهذا يتم تقديره بشكل دقيق بناء على حمولة الشاحنة.

وبين بأنه من المرجح أن يزداد عدد الشاحنات التي تدخل الأراضي العراقية يومياً بعد البدء بالسماح بدخولها من دون مناقلة بنسبة ١٠٠ بالمئة قياساً للشاحنات التي تدخل حالياً بشكل يومي ونحن نعمل ونسعى من أجل زيادة عدد الشاحنات مستقبلاً لأكثر من ١٠٠ بالمئة، مبيناً أن عدد الشاحنات التي تدخل حالياً إلى العراق تتراوح بين ١٥ و٣٠ شاحنة بشكل يومي.

وختم بالقول: إن السوق العراقي يعتبر بمثابة «سوق الحميدية» للسوريين بالنسبة للمنتج السوري والشعب العراقي لا يحتاج للتعريف بالمنتجات السورية باعتبار أن ثقته كبيرة بهذا المنتج وتاريخه وماضيه يشرح عنه، مشيراً إلى أنه تم الابتعاد عن هذا السوق قليلاً نتيجة ظروف الحرب الإرهابية والحصار الجائر على سورية واليوم سنعيد تفعيل هذا السوق مجدداً وهناك جهد وتعب يبذل بهذا الخصوص من مجلس الأعمال السوري العراقي باعتباره السفير التجاري للمنتج السوري في العراق.

وكان قد أكد سفير سورية في العراق صطام الدندح منذ أكثر من أسبوع في تصريح سابق لـ«الوطن» أن الحكومة العراقية سمحت للشاحنات السورية بالعبور نحو أراضيها وأن هذه الشاحنات ستبدأ بعبور الحدود السورية العراقية خلال أيام، مشيراً إلى أنه صدر قرار وتوجيه من رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بفتح المنافذ الحدودية العراقية لإدخال الشاحنات السورية المحملة بالبضائع للمحافظات العراقية وعلى رأسها الحمضيات.

وأشار السفير السوري حينها إلى أنه خلال اليومين القادمين سيبدأ سائقو الشاحنات بالتقدم للحصول على تأشيرات المرور «فيزا» لتبدأ بعدها عملية دخول الشاحنات السورية المحملة بالبضائع نحو المحافظات العراقية، مؤكداً أنه تمت إزالة كل المعوقات التي كانت تقف في وجه هذه الخطوة.